"التوكيد في الأحاديث القدسية" (دراسة نحوية)من خلال كتاب جامع الأحاديث القدسية

"Emphasis on hadiths" (grammar study)Through the book Collector of Hadith Qudsi

*- د. بسام حسن مهرة *-الجامعة الإسلامية والكلية الجامعية للعلوم التطبيقية بغزة

*- د. محمود محمد قدوم *- جامعة بارتن، تركيا، قسم اللغة العربية

Dr. bassam2015@hotmail.com mkaddum@bartin.edu.tr

تاريخ الإرسال:2025/03/28 تاريخ القبول: 2025/06/04

الملخص:

يَتناولُ هذا البحثُ "التوكيد" في الأحَاديثِ القُدسيّة وذلك من خِلالِ كتاب: "جَامع الأحَاديث القُدسيّة"، ولقد ورد التوكيد في تصانيف النحويين متناثرًا ومتداخلًا في ثنايا بعض أبواب هذا العلم، فقد درس موزعًا ومفرقًا في عدد من الأبواب النحوية، وقد تنوعت طرق التوكيد وتعددت أحكامها، وتنوعت دلالاتها وهذه الأمور جديرة بأن تجمع في دراسة واحدة، وقد لوحظ أنّ النّحاة لم يخصصوا للتوكيد بابًا مستقلًا في دراسته للأحاديث القدسية، وقد تناولت هذه الظاهرة في الأحاديث القدسية، ولها أثر مهم في الكشف عن الدلات الخفية، كما أسهمت ظاهرة التوكيد في الكشف عن معاني كثيرة وفوائد جمة في الحديث القدسي الشريف.

الكلمات المفتاحية: التوكيد اللفظي والمعنوي، المعاني، الحديث القدسي.

Abstract:

This research deals with "emphasis" in the holy hadiths through the book: "The Collection of Holy Hadiths." Emphasis has been mentioned in the works of grammarians in a scattered and intertwined manner within some chapters of this science. It has been studied distributed and dispersed in a number of grammatical chapters. The methods of emphasis have varied, its rules have multiplied, and its meanings have diversified. These matters are worthy of being collected in a single study. It has been noted that grammarians did not devote an independent chapter to emphasis in their study of holy hadiths. This phenomenon has been addressed in holy hadiths, and it has an important impact in revealing hidden meanings. The phenomenon of emphasis has also contributed to revealing many meanings and immense benefits in the holy hadith.

Keywords: Verbal and semantic affirmation, meanings, Hadith Qudsi.

مدخل:

يَتَنَاوَلُ هَذَا البَحثُ "التوكيد في الأحَاديثِ القُدُسيّة" دِراسَةً نحويةً، وَذَلكَ مِن خِلَالِ " كِتَابِ جَامِعِ الأحَاديثِ القُدسيّةِ " بهدفِ الوُصُولِ إلى مَعرفةِ تراكيبِ التوكيدِ المختَلفَةِ في الأحَاديثِ القُدُسيةِ الشّريفةِ، وَبَيانِ الأنماطِ المتنوّعَةِ التي وَرَدَت في الأحَاديثِ القُدُسيةِ لكلِ تَركيبٍ وَمَدَى ارتبَاطِهَا بالسّيَاقَاتِ اللُغَويةِ، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته وموضوع الدراسة الحالية، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج وهي:

1- إنَّ التوكيد من التّوابع في اللُغةِ العربيةِ، حيثُ تمت دراسته في جوانبَ مختلفةً من اللُغة والنّحو والصرفِ على نطاقٍ واسع.

2- تعددت أشكال التوكيد وأنماطه التركيبية في الأحاديث القدسية.

3- اختلاف النّحاةِ وكثرةَ آرائهم حولَ المحذوفاتِ كحذف المؤكّد يعود إلى التوسع لدى النّحاة في فهم السياق اللُّغوي لهذه الأساليب، واتّساع مدلولاتها اللُّغوية لديهم في الكلام، ويرجعُ ذلك إلى يسر اللُغة وفصاحتها مع احتمالها لمعان مختلفة.

4-أكّد البحث أنّه لم يرد في الأحَاديث القُدسيّة من ألفاظِ التّوكيد المعنوي إلّا لفظ " كُل" مثل: قول النّبي – صَلّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ – عن ربه – عز وجل- في الحديث القدسيّ (يُحْشَرُ الخَلْقُ كُلهم يَوْمَ القِيَامَةِ)، ولم يرد فيها بقيةُ الألفاظِ بغرضِ التّوكيد المعنوي.

5- ورود التّوكيد اللفظي بأقسامهِ، حيث دُرسَ التّوكيدُ بتراكيبهِ من أبوابِ المعنى، كالتّوكيد بزيادة حرفٍ أو كلمةٍ، لكنه لم يرد اسمَ فعلٍ مثل: صِمام.

6- أكّد البحثُ أنّ حذفَ المُؤكّد المتبوع توكيداً لفظياً ومعنوياً لم يرد في الأحَاديثِ القُدسيّةِ؛ لأنّ ذلكَ يؤدي إلى إضعافِ المعنى والغرضُ من التّوكيد هو تقويةُ المعنى وتثبيتُه، والحديثُ القدسيّ يتميّزُ بفصاحةِ اللُغةِ وقوةِ المعنى.

7- لم يرد في الأحَاديثِ القُدسيّةِ من ألفاظِ التوكيدِ المعنوي إلا لفظُ " كُل" للتوكيد، أمّا بقية الألفاظ فلم ترد في الأحَاديثِ القُدسيّةِ للتوكيدِ، وهي:(عامّة، ونفس، وعين، وجميع، وكِلا، وكِلتا).

تُعد اللغةُ كائنًا حيًا حيث إنها استطاعت بفصاحتها مواكبة العصور عبر الأزمان وبحيويتها على ألسنة الناطقين بها في كل عصر، وتتغير وتتطور وتخضع في نشأتها ونموها لما يخضع له الكائن الحي، وهي ظاهرة اجتماعية تحيا في أحضان المجتمع، فترقى برقيه، ويضعف تأثيرها بانحداره.

واللغة العربية كغيرها من اللغات الحية، وقد نالت بظهور الإسلام تطورًا دلاليًا أدى إلى إضافة دلالات جديدة. وقد شرفها الله - تعالى- بالقرآن الكريم فكتب لها البقاء والخلود بفضله وحفظها به إلى يوم القيامة.

ويَتناولُ هذا البحثُ "التوكيد" في الأحَاديثِ القُدسيّة وذلك من خِلالِ كتاب: "جَامع الأحَاديث القُدسيّة"، ويُعدّ التوكيد من الظواهر النحوية والبلاغية التي حظيت بنصيب موفور من دراسة النحويين والبلاغيين، ولقد ورد التوكيد في تصانيف النحويين متناثرًا ومتداخلًا في ثنايا بعض أبواب هذا العلم، فقد درس موزعًا ومفرقًا في عدد من الأبواب النحوية، وقد تنوعت طرق التوكيد وتعددت أحكامها، وتنوعت دلالاتها وهذه الأمور جديرة بأن تجمع في دراسة واحدة، وقد لوحظ أنّ النّحاة لم يخصصوا للتوكيد بابًا مستقلًا في دراسته للأحاديث القدسية، وقد تناولت هذه الظاهرة في الأحاديث القدسية، ولها أثر مهم في الكشف عن الدلات الخفية، كما أسهمت ظاهرة التوكيد في الكشف عن معاني كثيرة وفوائد جمة في الحديث القدسي الشريف.

وقد كانت هذه الدِراسَة هدفاً إلى الكشف عن أحد جوانب اللغة وهو التوكيد في الأحاديث القدسية الشريفة، في منهج يقوم على الاستقراء ثم التحليل، مستعينًا بكتب النحو والبلاغة القديم منها والحديث. وقد تم تقسيم هذا البحث إلى مقدمة وتمهيد وموضوعات وخاتمة.

حيث تناول الباحث في المقدمة موضوع البحث وأسباب اختياره، ومنهج البحث. أما التمهيد ففيه التعريف بكتاب جَامع الأحَاديث القُدسيّة.

أما المبحث الأوّل: فالتوكيد عِنْدَ النّحاة، ويشتمل على:

تعريف التوكيد لغة واصطلاحًا.

والمبحث الثّاني: التوكيد المعنوي، ويشتمل على:

أغراض التوكيد المعنوي وفوائده.

ألفاظ التوكيد المعنوي وأحكامه.

توكيد النكرة والضمير وحذف المؤكد.

والمبحث الثّالث: التوكيد اللفظي، ويشتمل على:

أغراض التوكيد اللفظي وفوائده.

أحكام التوكيد اللفظي.

توكيد الضمير المرفوع المتصل والمنفصل وحذف المؤكد.

ويُعد هذا البحث دراسة ناشئة للتوكيد في الأحاديث القدسية (دراسة مستقلة)، تتناول جانبًا محددًا من الجوانب اللغوية ذات القيمة النحوية التركيبية البلاغية، وذكرتُ العديدَ من النتائج في خَاتمةِ البحث.

وهذا ما تم عرضه في الخاتمة مع أهم النتائج التي توصّلت إليها الدراسة مع التوصيات والاقتراحات للدارسين فيما بعد.

***- كتاب جَامع الأحَاديث القُدسيّة**

التّعريف بالكتاب:

يتميز هذا الكتاب بجمع الأحَاديث القُدسيّة من جُملة دواوين السُّنّة، وكُتبها المطبوعة كالصّحيحين: البُخاري ومُسلم، وكُتب السُنّة الأربعة: الترمذي، وأبي دَاود، والنّسائي، وابن مَاجة، وكمُوطأ مَالك، ومُسند أبي داود الطيالسي، ومُسند الشافعي، ومُسند أحمد ومُسند أبي يعلى، وسُنن أبي عَاصم، وسُنن الدار قطني، وسُنن البيهقي، ومُستدرك الحَاكم، وصَحيحي ابن خُزيمَة وابن حِبّان، ومَعاجم الطبَراني الثلاثة: الكبير والأوسط والصّغير، ومُصنّف عبد الرّازق، وشرح السُنّة للبَغوي، وكُتب كثيرة أخرى أوردها الكاتب في مراجع هذا الكتاب، ويُعدّ هذا الكتاب أول مَوسوعة تستوعب الأحَاديث القُدسيّة الصحيحة مشرُوحة ومُبوّبة. وجَامع هذه الأحَاديث هو **أبو عبد الرحمن عُصَام الدين بن سيّد بن عبد ربّ النّبي الصَبَابِطي**. قام بجمع وتحقيق وتخريج هذه الأحَاديث.

ويُعدّ هذا الكتاب من أكبر المصنفات الجَامعة للحديث القدسيّ، حيث بلغت عدّة أحاديثه ألفًا ومائة وخمسين حديثاً، وينقسم إلى ستة أجزاء، ويشتمل الجزء الأوّل على خمسة كتب، وهي: (التوحيد والإيمان والصلاة والإنفاق والصّدقة والصوم والحج)، والجزء الثّاني يشتمل على ثلاثة كتب، وهي: (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد وما نهى الله عنه)، والجزء الثّالث يشتمل على كتابين، وهما:(الذكر والدعاء والتوبة والإنابة) والجزء الرّابع على ستة كتب، وهي:(الموت وعذاب القبر والقيامة والشّفاعة ورؤية الله ورحمة الله

والجنّة)، والجزء الخامس على كتابين، وهما:(البر وحسن الخلق، والأنبياء) وأما الجزء السادس فيشتمل على كتاب واحد، وهو:(الفضائل)، ثمّ الفهارس العامّة .

وسُمّي بالجَامع لِحصره وجمعه للأحاديث القُدسيّة من مراجع شتى للحديث التي تم ذكرها، وهو كتاب مُرتّب بطريقة تيسِّر كثيراً من الفوائد وتحقِّق كثيراً من المقاصد، وكذلك هو مُحقَّق الأسانيد، وقد شُرِح غريبُه وعُلِّق عليه، وقد بلغت عدد صفحاته:(1208) صفحة في ثلاثة مجلدات، وقد طُبِع سنة (1425م - 2004 م)، وتم نشره بدار الحديث – مصر– القاهرة.

1/ التوكيد عند النحاة

1/1: تعريف التّوكيد لغة:

التوكيد بمعنى التشديد. وقد أورد أهل اللُغة التّوكيد والتأكيد بالهمزة وبالواو الخالصة، وهما لغتان، وليس أحد الحرفين بدلاً من الآخر؛ لأنّهما يتصرّفان تصُّرفاً واحداً، فيُقَالَ: أكّد يؤكِّد تأكيداً، ووكَّد يُوكِّد توكيداً، ولم يكن أحد الاستعمالين أغلب فيُجعَل أصلاً فلذلك عدّهما اللُّغويون لُغتين[1].

وذهب ابن هشام إلى أنّ التّوكيد بالهمزة قياساً، وذكر ذلك بقوله: "التأكيد – بالهمزة- وبإبدالها ألفاً على القياس في نحو: فأس ورأس"[2].

وذكر ذلك السُّيوطي معتبراً أنّ استعماله بالواو أكثر شيوعاً، حيث يقول: "ويُقَالَ له التأكيد، وهو من أكّد والأوّل من وكّد لُغتان، والواو أكثر ولِذلك شاع استعماله بالواو عِنْدَ النّحاة"[3].

أمّا الرأي الرّاجح لدى النّحاة فهو وروده بالواو؛ لأنّه بها أفصح، وبه جاء القرآن الكريم في قوله تعالى: (وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا) (سورة النحل، 16/91)؛ بل وهو بالواو أكثر شيوعاً ومعناه التّقوية والتّثبّت.[4]

2/1 تعريف التوكيد اصطلاحًا:

عرّف النّحاة التّوكيد بأنّه: "تابع يقرر أمر المتبوع مع النّسبة أو الشمول"[5].

أمّا السُّيوطي فعدّ التّوكيد بأنّه: "تابع يُقصَد به كون المتبوع على ظاهره"[6]

ومن خلال التعريفات السابقة يتضح أن التوكيد من التوابع في اللغة العربية وقد ورد بمعنى التشديد لإفادة التقوية والتثبت.

2/التّوكيد المعنوي

يُعدّ التّوكيد المعنوي أحد الأقسام الرئيسية للتوكيد، وقد أجمع النّحاة على أنّ هذا النوع من التّوكيد له سبعة ألفاظ، وهي: نفس وعين، وكلا وكلتا، وكُل وجميع وعامّة (ابن هشام، د.ت، 292/3). وعدّه ابن مالك هو المعتدّ به في التّوابع[7]. كما عرّفه ابن الناظم في شرح الألفية بأنّه: "هو التابع الرّافع احتمال تقدير إضافة إلى المتبوع، أو إرادة الخصوص بما ظاهره العموم"[8].

والتّوكيد المعنوي يعتمد اعتماداً في أدائه على المعنى لا اللفظ كما سيأتي في التّوكيد اللفظي، وذكر ابن يعيش ذلك بقوله: "التأكيد المعنوي فيكون بتكرير المعنى دون لفظه، نحو قولك: رَأيْتُ زَيْدَاً نَفْسَه، ورَأيْتُكُم أنْفُسَكَم، ومَرَرْتُ بِكُمْ كُلكُم"[9].

1/2 أغراض التّوكيد المعنوي وفوائده:

وله أغراض أساسيّة يفيدها في الاستعمال كما ذكرها بعض النّحاة، فمنها[10].

تمكين المعنى في نفس المخاطب، وإزالة الغلط في التأويل، والمقصود بذلك هو تمكين السّامع من تدارُك لفظ لم يسمعه، أو رُبّما سمعه ولكن لم ينتبه، وهناك ألفاظ تفيد الإحاطة والشمول والعموم، ويؤكّد بها لإفادة ذلك، وهما "كُل وأجمع" بغير مبالغة ولا مجاز، وذلك نحو: قَرَأتُ القِصّةَ كُلهَا، وغَرّدَتِ الطُّيُورُ جَمِيعُهَا، أمّا "النفس والعين" فيفيدان إزالة ظن المخاطب من إرادة المجاز، أمّا "أجمعين" فتفيد اتّحاد الوقت، وذكر بعض النّحاة أنّها ككُل تفيد العموم مطلقاً مستدِلّاً بقولة تعالى: **(لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ)**(سورة ص، 82/38). حيث أفادت معنى العموم والشمول[11] وعِنْدَ أبي حيّان الأندلسي تأكيدًا[12]. أمّا العظمة والتهويل؛ فهي من فوائد التوكيد اللفظي وذلك لبيان عظمة الشيء وأهميته في نفس السامع كما في قوله تعالى: **(وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ثُمّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ)**(سورة الانفطار، 17/82-18). وكذلك التهديد والوعيد، نحو قوله تعالى: **(كَلاَّ سَوْفَ تَعلمونَ # ثُمّ كَلاَّ سَوْفَ تَعلمونَ)**(سورة التكاثر، 3-102/4). ومنها أيضًا التّلذُّذ والتّكييف، نحو: الجَنَّةَ الجَنَّةَ!! اللهُمّ أدخِلنَا إيّاهَا مَعَ الصّالِحينَ.

2/2 ألفاظ التّوكيد المعنوي وأحكامه:

وسيتم الحديث عن ألفاظ التّوكيد المعنوي كما ذكرها بعض النّحاة، مع ذكر أحكامها مفصّلة[13].

1-2/2 نفس وعين: وهما من ألفاظ التّوكيد المعنوي، حيث الغرض منهما رفع توهم مضاف إلى المؤكّد، ويفيدان إزالة ظنّ المخاطب من إرادة المجاز، وذلك نحو: جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُه، فكلمة "نفسُه" توكيد لكلمة "زيد" وقد رفع التّوهم أن يكون التقدير: جَاءَ خَبَرُ زَيْدٍ، أو رَسُولُهُ. وكذلك: جاء زيدٌ عينُه، أمّا إذا قيل: حَضَرَ الرَّئيسُ، فأنّه يُحتمل أن يكون هو قد جاء، وأن يكون جاء خبرُه أو رسوله، أو كتاب منه، فإذا أريد رفع هذا التّوهم فيُقَالَ: حَضَرَ الرَّئِيسُ نَفْسُه أو عَيْنُه، فلا يُقدَّر مضاف؛ بل يكون على الحقيقة أنّ الذي حضر هو الرئيس[14]. وذكر ابن هشام أنّ: "النفس والعين، ويُؤكَّد بهما لرفع المجاز عن الذات[15]. ويجوز جرّ النفس والعين بباء زائدة، نحو: جَاءَ زَيْدٌ بِنَفْسِهِ، ورَأَيْتُ عُمر بعَيْنِهِ، ولا يجوز ذلك في غيرهما من ألفاظ التّوكيد[16].

حُكمهما: لا بُدّ من اتّصال "النفس أو العين" بضمير يُضافان إليه مع مطابقته المؤكّد، نحو: جَاءَ المُعلِمُ نَفْسُه، وجَاءَتِ المُعلِمةُ نَفْسُهَا أو حَضَرَ مُحَمدٌ عَيْنُه، وحَضَرَتْ هِنْدُ عَيْنُهَا، وما جرى على المفرد يجري على المثنّى والجمع تذكيراً وتأنيثاً، كما يبقى الضّمير، ولا يجوز حذفه ولا تقديره، ويجب أن تتبع ما قبلها في الضّبط الإعرابي رفعاً ونصباً وجرّاً، مع سَبْق المؤكّد لهما[17].

2-2/2 كِلا وكِلتا: هما من ألفاظ التّوكيد المعنوي، حيث الغرض منهما رَفْع توهُّم عدم إرادة الشمول، ويفيدان إزالة الاحتمال والمجاز عن التثنية، وإثبات حقيقتها، نحو: فَازَ المُتَسَابقانِ كِلاهُمَا، وقَطَفْتُ الوَرْدَتَيْنِ كلتَيْهِمَا، وأُكّد بكلا المثنّى المذكر، وبكلتا المثنى المؤنث، فكُل من المثالين يفيد أنّ الاثنين قد حصلا حقيقة سواء الفوز أو القطف ولم يحصل أحدهما فقط[18]. وعدّ ابن هشام أنّ "كلا وكلتا" بمنزلة كُل في المعنى، تقول: جَاءَ الزَّيْدَانِ، فيُحتمل مجيئهما معاً وهو الظاهر، ويُحتمل مجيء أحدهما وأنّ المراد أحد الزيدين"[19]. وذكر ابن الناظم أنّ: " كِلا وكِلتا يؤكّد بهما المثنى، نحو قولك: جَاءَ الزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا والهِنْدَانِ كِلتَاهُمَا"[20]. فأكّد بِكلا المثنى المذكر، وبكلتا المثنى المؤنث.

حُكمهما: لا بُدّ من اتّصال " كِلا وكِلتا " بضمير يطابق المؤكّد، نحو: حَضَرَ الطَّالِبَانِ كِلَاهُمَا، وجَاءَتِ المَرْأَتَانِ كِلتَاهُمَا، مع إتباع ما قبلها في الضّبط الإعرابي رفعاً ونصباً وجرّاً[21].

3-2/2 كُل وجميع: وهما من ألفاظ التّوكيد المعنوي، حيث إنّ الغرض منهما رَفْع احتمال إرادة الخصوص بلفظ العموم، أو لرفْع احتمال تقدير بعض مضاف إلى متبوعهما، نحو: جَاءَ الرَّكْبُ كُلهُ أو جَمِيعُهُ، والقبيلةُ كُلّها أو جميعُها، والرجالُ كُلهم أو جميعُهم، والهنداتُ كُلّهن أو جميعُهُن، فلابُدّ من إضافة "كُل أو جميع" لمنع الاحتمال، فعِنْدَما يُقَالَ: قَرَأتُ دِيوَانَ الأعْشَى كُلّه واسْتَوْعَبْتُ قَصَائِدَهُ كُلّهَا، لا بُدّ من وجود لفظ "كُل"، فلو لم يُؤت بها، لكان من المحتمل أنّ المراد من القراءة هو الأكثر أو الأقل أو النصف، فوجود "كُل" منع الاحتمالات المتوقعة، وأفاد الإحاطة والشمول[22]. وأورد بعض النّحاة أنّ "كُل" يأتي بعدها " أجمع" للمفرد المذكر؛ لِتقوية قصد الشمول، مثل: جَاءَ الرَّكْبُ كُلهُ أجْمَعُ، وكذلك: اشْتَرَيْتُ العَبْدَ كُلهُ أجْمَعُ، وبلفظ "جمعاء" للمفردة المؤنثة، مثل: جَاءَتِ القَبِيلَةُ كُلهَا جَمْعَاء، وكذلك: اشْتَرَيْتُ الأمةَ كُلها جَمْعَاء، وبلفظ "أجمعين" لجمع المذكر، مثل: جَاءَ الرِّجَالُ كُلهم أجْمَعُون، وبلفظ "جُمَع" لجمع المؤنث، مثل: جاءت النساء كُلهن جُمَع، واستدلّ النّحاة على "أجمعين" بقوله تعالى: **(فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلهم أَجْمَعُونَ)**(سورة ص، 38/73). كما ورد عن العرب استعمال "أجمع" في التّوكيد غير مسبوقة ب "كُله" نحو: جَاءَ الجَيْشُ أجْمَعُ، وكذلك جمعاء وأجمعين وجُمَع، واستدلّوا بقوله تعالى: **(لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ)**(سورة ص، 38/82). وقوله أيضاً **(وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ)** (سورة الحجر، 15/43)، وهذا قليل عِنْدَ بعض النّحاة (ابن مالك، 2001، 157/3). ومثّلوا بقول الشّاعر[23]:

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرضَعَا تَحْمِلُنِي الذَّلفَاءُ حَوْلاً أكْتَعَا.

إذَا بَكَيْتُ قَبلتْنِي أرْبَعَا إذاً ظَلِلْتُ الدَّهْرَ أبْكِي أجْمَعَا.

حيث استعمل الشّاعر "أجمعا" في التّوكيد من غير أن تُسبَق بلفظ "كُل" وقد أكّد " الدّهر" بأجمع[24]. أمّا في قوله تعالى: **(إِنَّا كُلّا فِيهَا)**(سورة غافر، 48/40). فأجاز الفرّاء والزمخشري ذلك بالنصب على توكيد اسم إنّ[25]. وعدّ آخرون أنّه غير جائز. ولا يصحّ إعراب "كلا" توكيداً لعدم وجود ضمير، وإنّما تُعرب بدلاً من الضمير "نا"، وذكر أنّه هو الإعراب الأحسن ولا ضعف فيه[26]. أمّا قوله تعالى: **(قُلْ إِنَّ الأَمْرَ كُلّهُ لِلّه)**(سورة آل عمران، 154/3). وذكر ذلك ابن يعيش بقوله: "رُوِي بنصب كُل ورفعها فالنصب على التأكيد والرفع على الابتداء"[27]. أمّا بعض النّحاة فعدّ أنّه لا حُجَّة في قوله تعالى: **(خَلَقَ لَكُم مَا فِي الأَرْضِ جَمِيعاً)** (سورة البقرة، 29/2). ولا قراءة بعضهم **"إنّا كُلاً فِيهَا"** (سورة غافر، 48/40). على أنّ المعنى

جميعه وكُلنا؛ بل جميعاً حال وكُلا بدل من اسم إنّ أو حال من الضمير المرفوع في فيها، وفي قراءة (كُلاً) تأكيداً لاسم إنّ وهو معرفة، والتقدير: إنّا كُلّنا فيها[28]. وقد تقع "كُل" نعتاً، عند بعض النّحاة بشرط إضافتها إلى اسم ظاهر؛ مماثل للمنعوت في لفظه وفي معناه معاً[29]. واستدلّوا بقول عمر بن أبي ربيعة[30]:

كَمْ قَدْ ذَكَرْتُكِ لَوْ أُجْزَى بِذِكْرِكُمُ يَا أَشْبَهَ النَّاسِ كُلّ النَّاسِ بِالقَمَرِ

حيث جاءت "كُل" نعتاً للناس وليس بدلاً، وأُضيف إلى اسم ظاهر؛ لأنّ إضافته تجب إلى اسم مضمر[31]. ومثله أيضاً قول الفرزدق[32]:

أَنْتَ الجَوادُ الذِي تُرْجَى نَوَافِلُهُ وأَبْعَدُ النَّاسِ كُل النَّاسِ مِنْ عَارِ

وَأَقرَبُ النَّاسِ كُل النَّاسِ مِنْ كَرَمٍ يُعْطَى الرَّغَائِبَ لَمْ يَهْمُمْ بِإِقْتَارِ

ويرد مع "كُل" جميع وعامّة أيضاً، كما فعل سيبويه، وأغفل ذلك أكثر المصنّفين سَهواً أو جَهلاً، فيُقَالَ: جَاءَ القَومُ جَميعُهم، أو عامّتُهم، كما يُقَالَ: جَاءُوا كُلهم، والمعنى واحد[33]. ومن شواهد ذلك قول الشّاعر[34]:

يَمُتُّ بِقُرْبَى الزَّيْنَبَيْنِ كلَيْهِمَا إِلَيْكَ وَقُرْبَى خَالِدٍ وَحَبِيبِ.

وعند بعض النحاة "كِليهما" وقع موقع " كُلهما" على تأويل الشخصين للضرورة، لذلك يُستغنى بأحدهما عن الآخر، وورد أنّ "كِليهما" استُعملت في غير تأكيد عِنْدَ العرب، وذكر ابن الحاجب ذلك بقوله: "ويجوز مجيء كِليهما غير تأكيد إذا كان تابعاً لما ليس بتأكيد. واستدلّ بقوله تعالى: **(إِمَّا يَبلغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كلاهُمَا)** (سورة الإسراء، 23/17). فأنّه عَطف على أحدِهما، وليس لفظ أحدهما تأكيداً، والمعطوف في حكم المعطوف عليه، وفي قراءة إمّا يبلغانّ هو بدل لكونه معطوفاً على البَدَل"[35]. فوردت (أحدهما) بدل من الضمير، و(كلاهما) عَطف على (أحدهما) والمعطوف على البَدَل بدل.

حكمهما: لا بُدَّ من اتّصال "كُل وجميع" بضمير يطابق المؤكّد، نحو: حَضَرَ الرّكبُ كُلّه، أو جَميعُه، مع إتباع ما قبلها في الضبط الإعرابي رفعاً ونصباً وجرًا (ابن هشام، 1409، 293/3) ، ومنه ما جاء في الحديث القدسيّ الذي رواه أبو هريرة - رضي الله عنه- عن رسول الله- صلى الله عليه وسلم - يقول: (يُحْشَرُ الخَلْقُ كُلهم يَوْمَ القِيَامَةِ البَهَائِمُ وَالدَّوَابُ وَالطَّيْرُ وَكُلّ شَيءٍ فَيَبلغُ مِنْ عَدْلِ الله أنْ يَأْخُذَ لِلْجَماءِ مِنَ القَرْنَاءِ، ثُمّ يَقُولُ: كُونِي تُرَابَاً فَذَلِكَ يَقُولُ الكَافِرُ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ تُرَابَاً)[3736]. فأكّد في الحديث الشريف بلفظ "كُل" لإفادة الإحاطة والشمول، وهي

توكيد مرفوع بالضمة لقوله (الخلقُ)، وهي متصلة بالضمير المُتّصل – ضمير الغائبين – هم مبني على السكون في محلّ جر بالإضافة.

4-2/2 عامّة: عدّ النّحاة "عامّة" من ألفاظ التّوكيد المعنوي، وتستعمل مثل: " كُل وجميع"؛ لدلالتها على الشمول، فيُقَالَ: انْصَرَفَ الحَاضِرُونَ عامّتُهم، ورَأيتُ الحَاضِرينَ عَامّتَهُم، ومَرَرْتُ بِالحَاضرينَ عَامّتِهم، وذهب القليل من النّحاة إلى أنّها ليس من ألفاظ التّوكيد[38]. ذهب ابن مالك إلى ما ذهب إليه ابن الناظم على اعتبار "عامّة" بمنزلة "كُل" في المعنى والاستعمال[39].

حكمها: لا بُدّ من اتّصال " عامّة " بضمير يطابق المؤكّد، نحو: جاءَ القومُ عَامّتُهُم، مع إتباع ما قبلها في الضبط الإعرابي رفعاً ونصباً وجراً، فهي تأخذ حكم "كُل" في الاستعمال كما ذُكِر.[40]

ويتّضح ممّا سَبَق أنّ الألفاظ السّبعة وهي: (نفس وعين، وكلا وكلتا، وجميع وكل، وعامّة) هي ألفاظ التّوكيد المعنوي التي تؤدّي المعنى الحقيقي للتوكيد، وتسمى بالألفاظ الأصلية، وإن وقعت معمولة لبعض العوامل، ولا تُعرَب توكيداً لعدم وجود المؤكّد فتُعرَب حسب حاجة العامل، فاعلاً أو مفعولاً، أو مبتدأ، أو خبراً، ومع ذلك من منع إعرابها توكيداً، إلّا أنّها تبقى مؤدّية لمعنى التّوكيد الحقيقي على أصالتها. وقد ورد ألفاظ غير الألفاظ السّبعة السابقة، سميت بالملحقات لألفاظ التّوكيد المعنوي، وعدّها النّحاة، ألفاظاً فرعية، سيوردها الباحث بالتفصيل.

وقد ذكر النّحاة ألفاظاً استعملها العرب للتوكيد المعنوي، وهي: (أكتع وأبصع وأبتع، نحو: جَاءَ القومُ كُلّهُم أجمَعُونَ أكتَعُونَ أبصَعُونَ أبتَعُونَ)، وهي بمعنى واحد، ولذلك لا يُعَطف بعضها على بعض؛ لأنّ الشّيء الواحد لا يُعَطف بعضه على بعض، وذكر بعضهم أنّ: "ألفاظ أكتع وأبصع وأبتع هي توابع أجمع، ولا يُؤكّد بها إلّا مع أجمعين، فلا تقل: جاءَ القومُ أكتعُون، وإنّما تقول: جاءَ القومُ أجمعونَ أكتعونَ؛ لأنّها لا تأتي إلّا تبعا ل (أجمعون)، أمّا أن تأتي مفردة فلا".[41] وقد ذكر السُّيوطي بقوله: "أكّدوا بعد أجمع بأكتع فأبصع فأبتع، وبعد جمعاء بكتعاء فبصعاء فبتعاء، وبعد أجمعين بأكتعين فأبصعين فأبتعين، وبعد جُمَع بكُتَع فبُصَع فبُتَع، وشذّ مجيء ذلك على خِلاف ذلك"[42]. ويرى بعض النّحاة أنّه رُبَّما يؤكَّد بأكتع وأكتعين غير مسبوقيْن بأجمع وأجمعين[43]. واستدلّوا على التأكيد بأكتع غير مسبوق بأجمع بقول الشّاعر[44]:

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّاً مُرْضَعَا تَحْمِلُنِي الذَّلفَاءُ حَوْلاً أكْتَعَا.

إذَا بَكَيْتُ قَبلتْنِي أرْبَعَا إذَاً ظَلِلْتُ الدَّهْرَ أبْكِي أجْمَعَا.

حيث أكّد ب "أكتعا" وهو غير مسبوق ب "أجمع" وشرطه ذلك، وذكر ابن الناظم في شرح الألفية قوله: " يجوز أن يُتبَع كُله بأجمع وكُلها بجمعاء وكُلهم بأجمعين وكُلهنّ بجُمع لزيادة التّوكيد وتقريره، تقول: جَاءَ الجَيشُ كُلهُ أجمَعُ، والقَبيلةُ كُلهُا جَمعَاءُ، والزيدونَ كُلهم أجمَعونَ، والهنداتُ كُلهنّ جُمَعُ"[45]. فتبعت " أجمع وجمعاء وأجمعين وجمع " للفظ " كل " لزيادة التّوكيد وتقريره. ومنه قوله تعالى: **(فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهم أَجْمَعُونَ)** (سورة ص، 37/38) فأكّد " كُلُّهم "بقوله" أجمعون".

وخلاصة ما سَبَق أنّ هذه الألفاظ هي ملحقات التّوكيد المعنوي، وهي توابع لأجمع، فهي تأخذ حكمها في الضبط الإعرابي، رفعاً ونصباً وجراً، وقد وردت لفظة (كُل) في الأحَاديث القُدسيّة للتوكيد المعنوي، ولم ترد بقية الألفاظ مثلها لإفادة التّوكيد المعنوي.

3/2 توكيد النّكرة والضّمير وحذف المؤكّد:

1-3/2 توكيد النّكرة: اختلف النّحاة في توكيد النكرة، فذهب البصريّون إلى عدم جواز توكيد النكرة، أمّا الكوفيون فأجازوا ذلك كما سيأتي.

فمذهب البصريين: "لا يجوز توكيد النكرة: سواء كانت محدودة، كيوم، وليلة، وشهر، وحوْل، أو غير محدودة، كوقت، وزمن، وحين، ومذهب الكوفيين جواز توكيد النكرة المحدودة لحصول الفائدة بذلك، نحو: صُمتُ شَهراً كُلهُ"[46].

وعدّ ابن يعيش أنّ مذهب الكوفيين هو جواز تأكيد النكرة بالتأكيد المعنوي إذا كانت محدودة ومعلومة المقدار، نحو: يوم، وشهر، وفرسخ، وميل، وضربة واستدلّ على ذلك بقول الشّاعر[47]:

لَكِنَّهُ شَاقَهُ أنْ قِيلَ ذَا رَجَبٌ يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلّهِ رَجَبُ

وذكر السُّيوطي جواز ذلك بقوله: "هو أَوْلى بالصّواب سمعاً وقياساً"[48]. وقد استدلّ النّحاة على الجواز فيما ذهب إليه الكوفيون في توكيد النكرة بقول الشّاعر[49]:

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعَا تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلاً أكْتَعَا

فأكّد النكرة في قوله: "حولاً أكتعا" وهو ما ذهب إلى جوازه أهل الكوفة خلافاً للبصريين الذين منعوه، معتبرين ذلك شاذّاً في القياس وقليلاً، ولا يُعرَف قائلُه مع شذوذه"[50]. ومنه أيضاً قول الشّاعر[51]:

إنَّا إذَا خُطَّافُنَا تَقَعْقَعَا قَدْ صُرَّتِ البَكْرَةُ يَوْماً أجْمَعَا

وأكّد قوله "يوماً" وهو نكرة محدودة بقوله "أجمعا" وهو ما أجازه الكوفيون، وقد عدّه البصريون مصنوعًا[52]. وقد منع البصريون توكيد النكرة مطلقاً إلّا الأخفش، وأجازه بعض الكوفيين مطلقاً، وأجازه بعضهم إذا أفاد، ومنعه إذا لم يُفِد، فمثال الجواز لكونه مفيداً، نحو: صُمْتُ شَهْرَاً كُله، وقُمْتُ لَيْلَةً كُلهَا، وهذا أسَدٌ نَفسُه، وعِنْدَي درهمٌ عَيْنُه، فكلمة "كُل" دلّت على أنّ الصيام كان في جميع الشهر، والقيام كان في جميع الليلة، ولم تُذكَر لاحتمال أنّ المقصود هو أسد حقيقي وليس شبيهاً به[53]. أمّا "كُل وأجمعون" فذكر الزمخشري أنّه: "لا يقع كُل وأجمعون تأكيدين للنكرات، لا تقول: رأيت قوماً كُلهم ولا أجمعين، وقد أجاز ذلك الكوفيون فيما كان محدوداً.[54]" وذكر ابن الأنباري قوله: " وأمّا البصريون فاحتجّوا بأن قَالَوا: الدليل على أنّ تأكيد النكرة غير جائز من وجهين: **أحدهما:** أنّ النكرة شائعة ليس لها عين ثابتة كالمعرفة؛ فينبغي ألّا تفتقر إلى تأكيد؛ لأنّ تأكيد ما لا يُعرف لا فائدة فيه.

والثّاني: أنّ النكرة تدلّ على الشّياع والعموم، والتّوكيد يدلّ على التّخصيص والتّعيين، وكُل واحد منهما ضدّ صاحبه؛ فلا يصلُح أن يكون مؤكّداً له"[55].

وخلاصة ما سَبَق يتّضح أنّه يجوز توكيد النكرة إذا أفادها التّوكيد شيئاً من التّخصيص، والتّعيين أو التّحديد؛ ليقرّبها من التعريف نوعاً، أمّا إذا لم يكن هناك فائدة من التّوكيد فلا يجوز ذلك.

2-3/2 توكيد الضّمير المرفوع المُتّصل والمُنفصل توكيداً معنوياً: عدّ النّحاة أنّ الضمير المرفوع المتصل والمنفصل يُؤكَّد بألفاظ التّوكيد المعنوي، وهي: كُل، ونفس، وعين. وذكروا أنّه لا يجوز توكيد الضمير المرفوع المُتّصل سواء أكان بارزاً أم مستتراً بالنفس أو بالعين إلّا بعد تأكيده بضمير منفصل، وذلك نحو: قُم أنتَ نفسُكَ، أو عينُكَ، وقُومُوا أنتم أنفُسُكُم أو أعيُنكُم، وذلك لِتجنُّب وقوع اللبس، فلا يُقَالَ: قوموا أنفسَكم[56].

ويقول ابن مالك: "ولا يُؤكَّد بهما غالباً ضمير رفع متصل إلّا بعد توكيده بمنفصل"[57]. وإن أكّد بهما ضمير رفع متصل، فالجيد أن يُؤكِّد بهما بعد التّوكيد بالضمير المُنفصل، نحو: قامُوا هُم أنفُسُهم، وقامُوا أنفُسُهُم جائز على ضعف. وذكر بعض النّحاة أنّ توكيد الضمير بغير النّفس والعين لم يلزم ذلك؛ تقول: قُومُوا كُلكُم، أو قُومُوا أنتم كُلكم[58].

وذكر ابن يعيش أنّه: " إذا كان الضمير المؤكّد منصوباً أو مجروراً جاز تأكيده بالنفس والعين من غير حاجة إلى تقدُّم تأكيد بمضمر، فتقول: ضَرَبتُكَ نفسَكَ، ومررتُ بكَ نفسِكَ،

لأنّه لم يُوجد من اللبس هنا ما وُجد في المرفوع، فإن أكّدته بالضمير ثُمّ جئت بالنفس فقلت: ضربتُكَ أنتَ نفسَكَ، ومررتُ بكَ أنتَ نفسِكَ كان أبلغ في التأكيد"[59].

ممّا سَبَق يتبيّن أنّ استعمال ألفاظ التّوكيد "كُل، ونفس، وعين" عِنْدَ توكيد الضمير المرفوع المُتّصل توكيداً معنوياً، هو لإزالة الاحتمال عن الذات وتحقيق الغرض الحقيقي من التّوكيد مع شرط الفصل بينه وبين المؤكّد إمّا ضمير منفصل مرفوع يُعرَب توكيداً لفظياً، وإمّا فاصل آخر غير الضمير، مثل: أقدِم أنتَ نفسُك لعملِ الخيرِ، ونحو: رغبتَ أنتَ نفسُكَ في الخَير، ويجوز: رَغبتَ حقّاً نَفسُكَ في الخيرِ.

3-3/2حذف المؤكّد (المتبوع) توكيداً معنوياً: اختلف النّحاة في حذف المؤكّد (المتبوع) فذهب بعضهم إلى منع ذلك وأجاز آخرون حذفه، وكان الغرض من المنع هو أنّ الحذف مُنافٍ للغرض من توكيده توكيداً معنوياً، أمّا من أجازوا الحذف فاشترطوا أن يكون المؤكّد (المتبوع) ضميراً رابطاً في جُملة الصلة، أو الصفة، أو الخبر، نحو: جاءَ الذي أكرمتُ نفسَه، أي: أكرمتُه نفسَه، وجاء قومٌ أكرمتُ كُلهم أجمعين، أي: أكرمتُهم كُلهم أجمعينَ، والأسرةُ أكرمتُ كُلها أجمعينَ، أي: أكرمتُها كُلها أجمعين[60]. وذكر ابن الحاجب: "وقد يُحذَف المؤكّد وأكثر ذلك في الصلة، كقولك: جاءَني الذي ضربتُ نفسَهُ، أي: ضربتُهُ نفسُهُ، وبعدها الصّفة، نحو: جاءَني قومٌ ضربتُ كُلهم أجمعينَ، وبعدها خبر المبتدأ، نحو: القبيلةُ أعطيتُ كُلهم أجمعينَ، ذلك لما عرفت في باب المبتدأ من كون حذف الضمير من الصلة أَوْلَى منه من الصفة، وكونه في الصفة أَوْلَى منه في خبر المبتدأ، وبعضهم منع حذف المؤكّد؛ لأنّ الحذف للاختصار، والتأكيد للتّطويل فتنافيا"[61].

والواضح أنّه قد بالغ الأخفش في منع حذف المؤكّد فَقَالَ: لو نظرت إلى قوم فقلت: أجمعون قومك، تريد: هم أجمعون قومك، لم يجز، لأنّك جئت بالتّوكيد قبل أن يثبُت عِنْدَ المخاطب اسم يؤكّد، أمّا "كُل" فيكثُر وقوعها عِنْدَ فَقْد المؤكّد بعد عامل الابتداء فتكون مبتدأ، نحو: الجَالِسُون كُلهم سادَة، ويقلّ وقوعها بعد غيره، نحو قول كُثيْر عزّة[62]:

يَميدُ إذَا وَالَتْ عَلَيْهِ دِلَاؤُهُم فَيَصْدُرُ عَنْهَا كُلهَا وَهُوَ نَاهِلُ

وعُدّ هذا من القليل[63].

ويتّضح ممّا سَبَق أنّ المنع أفضل لأنّ الحذف قد يؤدّي إلى عدم تحقيق غرض التّوكيد، ويحدث لَبْساً عِنْدَما يتم الحذف، ولم يرد منه في الأحَاديث القُدسيّة.

3/ التّوكيد اللفظي

وهو القسم الثّاني من أقسام التّوكيد، هو إعادة اللفظ السّابق بنَصّه، أو تكراره بلفظ آخر مرادف له، نحو: ادْرُجِي ادْرُجِي.[64]أي تكرار معنى الموكّد بإعادة لفظه، أو تقويته بمرادفه. وعدّ الزمخشري هذا النوع من أنواع التّوكيد بالتّكرير الصّريح، ومثّل له بقوله: رأيتُ زيدًا زيدًا، حيث تكرّر اللفظ الثّاني؛ ليؤكّد به اللفظ الأوّل وهو زيد[65].

1/3 أغراض التوكيد اللفظي وفوائده: وله أغراض أساسيّة يفيدها في الاستعمال اللُّغوي، وهي[66]:

أ- التّقرير: حيث يتم التكرار لإقرار التّوكيد وخشية النّسيان، أو عدم الإصغاء، أو الاعتناء به.

ب- تقوية اللفظ بموافقة معنى: حيث إنّ التّكرار يؤدّي إلى التقوية في اللفظ مع عدم الإخلال بالمعنى الحقيقي للتوكيد. أمّا العظمة والتهويل؛ فهي من فوائد التوكيد اللفظي وذلك لبيان عظمة الشيء وأهميته في نفس السامع كما في قوله تعالى: **(وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ثُمّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ)**(سورة الانفطار، 82/17-18). وكذلك التهديد والوعيد، نحو قوله تعالى: **(كَلاَّ سَوْفَ تَعلمونَ # ثُمّ كَلاَّ سَوْفَ تَعلمونَ)**(سورة التكاثر، 102/3-4). ومنها أيضاً التّلذُّذ والتّكييف، نحو: الجَنَّةَ الجَنَّةَ!! اللهُمّ أدخِلنَا إيّاهَا مَعَ الصّالِحينَ.

2/3أحكام التّوكيد اللفظي: وله أحكام تختلف باختلاف نوع المؤكّد (المتبوع)، حيث إنّه يقع اسماً، أو فعلاً، أو حرفاً، أو جُملة، أو اسم فعل كما سيأتي[67]:

1-2/3: ورود المؤكّد (المتبوع) اسماً: يرد المؤكّد (المتبوع) اسماً ظاهراً، وذلك نحو: الشمسُ الشمسُ أمُّ الأرض، ومنه أيضاً: رأيتُ زَيدًا زَيدًا، وهَذا زَيدٌ زَيدٌ، ومررتُ بزيدٍ زيدٍ، ومنه قول النّبي (ص): (أيّمَا امْرَأةٌ نَكَحَتْ نَفْسَهَا بِغَيْرِ وَلِي، فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ بَاطِلٌ بَاطِلٌ)[68]. واستدلّوا بقول الشّاعر:

أخَاكَ أخَاكَ إنّ مَنْ لَا أخَا له كَسَاعٍ إلَى الهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحِ

وأورد ابن هشام أنّ: "انتصاب (أخاك) الأوّل: بإضمار احفظ أو الزم، أو نحوهما" (ابن هشام، د. ت، 293). فظاهر كلام ابن هشام أنّ (أخاك) تُعرب مفعولاً به لفعل محذوف تقديره: الزم أو احفظ أخاك، وجاء لفظ الاسم (أخاك) الثّاني مكرّراً ليؤكّد به الأوّل. وقد

يأتي الاسم المؤكّد (المتبوع) معرفة أو نكرة[69]. فمثال الاسم المعرفة نحو قول علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - حيث يقول[70]:

تَيَممْتُ هَمْدَانَ الذينَ هُمُ هُمُ إذَا نَابَ أمْرٌ جُنَّتِي وَسِهَامِي

أمّا إعادة النّكرة فاستدلّ عليها بقول الأعشى ميمون[71]:

أُبيحَ لهم حُبُّ الحَيَاةِ فَأدْبَروا مَرْجَاةُ نَفْسِ المَرْءِ مَا فِي غَدٍ غَدِ

ممّا سَبَق يتّضح تكرار الاسم الظاهر لِتوكيده توكيداً لفظياً. وقد يأتي الاسم الظاهر مكرّراً بلفظه، ولا يؤكِّد ما قبله، وقد اختلف النّحاة في قوله تعالى: **(كَلا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا. وَجَاء رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفّاً صَفّاً)**(سورة الفجر، 89/21-22). ويقول أبو حيّان الأندلسي: "دكًّا دكًّا حال كقولهم بابًا بابًا، أي: مكرّراً عليهم الدّك". أمّا في صفّاً صفّاً فيقول: " تنزلُ مَلائكةُ كُلّ سَماء فَيصطَفّون صَفًّا صَفًّا"[72].

وذكر ابن يعيش أنّ: " الاسم على ضربين مُظهر ومُضمر، فالمظهر لا يؤكّد إلّا بظاهر مثله، ولا يؤكّد بمضمر، فلا تقول: جاءَني زَيدٌ هُو، ولا مررتُ بزيدٍ هُو"[73].

فالواضح في تكرار الاسم الظاهر؛ ليؤكد به توكيداً لفظياً، وقد ورد منه في الأحَاديث القُدسيّة ما رواه أنس بن مالك - رضي الله عنه- في الحديث القدسيّ عن النّبي -صلى الله عليه وسلم- عن ربه – عَزَّ وَجَلَّ– قَالَ: (ارْفَعْ رَأسَكَ يَا مُحَمّدُ وتَكلّمْ يُسمَعُ مِنكَ، وقُلْ يُقبَل مِنكَ واشْفَعْ تُشَفّعْ، فَأرفَعُ رَأسِي فَأقُولُ: أمّتي أمّتي يَا رَبِّ ...)[74]. حيث جاء المؤكد المتبوع اسماً في قوله " أمتي أمتي " توكيداً لفظياً موضحاً له.

2-2/3 ورود المؤكّد (المتبوع) فعلاً: يرد المؤكّد (المتبوع) فعلاً سواء كان ماضياً، نحو: حَضَرَ حَضَرَ الرئيسُ، أو مضارعاً، نحو: يَحضرُ يَحضرُ زَيدٌ، أو فعل أمر، نحو: ادرُسْ ادرُسْ للامتحَانِ، وذهب الكثير من النّحاة إلى أنّ التّوكيد اللفظي يكون بتكرار الفِعل وحده، ولا يكون للفعل المؤكّد (التابع) فاعل يجيء معه[75]. ومثّلوا بقول الشّاعر[76]:

فَأيْنَ إلَى أيْنَ النَّجَاةِ بِبَغْلَتِي أتَاكَ أتَاكَ اللَاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ.

وذكر بعض النّحاة بقوله: "وأمّا الفِعل فأكثر ما يجيء مؤكّده فعلاً مع فاعله ظاهراً كان، نحو: قامَ زيدٌ قامَ زيدٌ، أو مضمراً، نحو: قامَ أخواكَ قامَا، ونحو: قمْ قمْ إلى الصلاةِ، وقد يجيء مؤكّد الفِعل خالياً من الفاعل، وقد اجتمع الأمران في قول الشّاعر السابق".

وقد ورد في الحديث الشريف المؤكّد (المتبوع) فعلاً مع فاعله ظاهراً ما رواه عبيد الله بن أبي رافع - رضي الله عنه- في الحديث القدسيّ عن النّبي- صلى الله عليه وسلم- عن ربه – عَزَّ وَجَلَّ – قَالَ: (نَعَمْ أتَانِي جِبْرِيلُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - فَقَالَ: إذَا أنْتَ عَطَسْتَ فَقُلِ: الحَمدُ لِلّهِ كَكَرَمِهِ، وَالحَمدُ لِلّهِ كَعزِّ جَلَالِهِ، فَإنّ اللهَ - عَزّ وجلّ- يَقُولُ: صَدَقَ عَبْدِي صَدَقَ عَبدِي صَدَقَ عَبْدِي مَغْفُورٌ له)[77]. حيث جاء المؤكّد فِعلاً مع فاعله، وهو قوله: صَدق عبدي صَدق عبدي صَدق عبدي.

وأورد ابن يعيش أنّ: " احْبِس احْبِس من توكيد المُفردات لا الجُمل، وزعم أنّ الأمر الثّاني توكيد للأمر الأوّل، والضمير توكيد للضمير بالتّبعية ضرورة، لأنّه لا يجوز انفكاك الفِعل عنه ولا انفكاكه عن الفِعل"[78]. وذكر الجرجاوي في شرحه: "أكّد الفِعل الأوّل بالثّاني، وفي قوله احبس احبس، حيث أكّد الجُملة الأوّلى بالثّانية، لأنّ الضمير المستتر في الفِعل في قوة الملفوظ به، فالأوّل يُسمّى توكيداً لفظياً بالفِعل، والثّاني يُسمّى توكيداً لفظياً بالجُملة، وهو تكرار اللفظ الأوّل بعينه اعتناء به، وغاية التكرار إلى ثلاث ولا يزيد عليها"[79].

3-2/3 ورود المؤكّد (المتبوع) حرفاً: يرد المؤكّد (المتبوع) حرفاً ويكون إمّا حرف جواب، أو ليس للجواب فإن كان الحرف المؤكّد للجواب، لا بد وأن يكون بتكراره فقط للتوكيد، نحو: نعمْ نعمْ سوفَ أحضرُ، دون اتصاله بشيء، وقد استدلّ النّحاة على ذلك بقول الشّاعر جميل العذري[80]:

لَا لَا أبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إنّها أخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاثِقَاً وَعُهُودَاً

حيث تكرّر حرف الجواب "لا" الذي يفيد النّفي للتوكيد بلفظه، فأكّد الحرف بمثله.

ومنه ما رواه أنس بن مالك- رضي الله عنه - في الحديث القدسيّ عن النّبي - صلى الله عليه وسلم - عن ربه – عَزَّ وَجَلَّ - قَالَ: (إنّ أُم سَلِيم غَدَتْ عَلَى النّبي - صلى الله عليه وسلم- فَقَالَتْ: عَلمنِي كلمَاتٍ أقُولُهُنَّ فِي صَلَاتِي، فَقَالَ: كَبّرِي الله عَشْرَاً أوْ سَبّحِي الله عَشْرَاً، وَاحْمَدِيهِ عَشْرَاً، ثُمّ سَلِي مَا شئتِ يَقُولُ: نَعَمْ نَعَمْ)[81]. حيث جاء المؤكّد (المتبوع) حرف جواب في قوله: "نَعَم نَعَم"، وذلك بتكراره، فتمّ تأكيد الحرف بمثله دون اتصاله بشيء. ومن ورود الضمير منفصلاً كما في قول الكميت بن زيد[82]

لَيْتَ شِعْرِي هَلْ ثُمّ هَلْ آتِينهُمْ أمْ يَحُولَنْ دُون ذَاكَ حِمَامِي.

فأكّد الشّاعر "هل" الأوّلى بالثّانية وفصل بينهما بالحرف "ثُمّ". أمّا إن كان الحرف المؤكّد حرفاً غير جوابيّ، فيجب أن يُعاد مع الحرف المؤكّد ما يتّصل بالمؤكّد، نحو: إنّ زيداً إنّ زيداً

قائم، وكذلك أيضاً: في الدارِ في الدارِ زيدُ، فنعمل الحرف المؤكّد بضمير ما اتصل بالمؤكّد لأنّه بمعناه، نحو: إنَّ زيداً إنّه فاضلٌ[83]. وقد جاء في قوله تعالى: **(وَأَما الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا)** (سورة هود، 108/11) حيث جعل "فيها" توكيداً، و "في الجنة" مؤكّداً. وذكر ابن عقيل أنّه: " إذا أريد توكيد الحرف الذي ليس للجواب، يجب أن يُعاد مع الحرف المؤكّد ما يتّصل بالمؤكّد، نحو: إنّ زيداً إنّ زيداً قائمٌ، وفي الدارِ في الدارِ زيدٌ، ولا يجوز: إنّ إنّ زيداً قائمٌ، ولا في في الدارِ زيدٌ "[84]. فقول: إنّ إنّ زيداً قائمٌ عدّه ابن مالك قولاً مردوداً ولا حُجّة فيه، وإن ورد في الشّعر فهو من الضرورات الشّعرية، وقد أشار إلى ما ذهب إليه الزّمخشري في ذلك بقول الشّاعر[85]:

إنّ إنّ الكَرِيمَ يَحْلُمُ مَا لَمْ يَرَيَنْ مَنْ أجَازَهُ قَدْ ضِيمَا

وعُدّ هذا التّكرار لحرف غير الجواب، من الضّرورات ولا حُجّة فيه[86].

وقد فصل النّحاة بالاسم الظاهر وحده واستدلّوا بقول الكميت بن زيد[87]:

فَتِلْكَ وُلَاةُ السُّوءِ قَدْ طَالَ مُكْثُهُم فَحَتَّامَ حَتَّامَ العَنَاءُ المُطَوَّلُ

حيث تكرّر الحرف "حتّى" للتأكيد، ودخلت عليها "ما" الاستفهامية، وحذفت ألفها اكتفاء بالفتحة، فالفاصل هو "ما" الاستفهامية المجرورة التي حذفت ألفها وصلاً[88].

4-2/3 ورود المؤكّد (المتبوع) جُملة: تتكرّر الجُملة ليؤكّد بها توكيداً لفظياً، وهي إمّا اسمية أو فعلية، فالاسمية، نحو: الثوابُ عظيمٌ، الثوابُ عظيمٌ والفِعلية، نحو: قرأتُ الدرسَ قرأتُ الدرسَ. يقول ابن مالك: "وإن كان المؤكّد والمؤكّد جملتين، وأُمِن توهُّم كون الثّانية غير مؤكّدة، فالأجود الفصل بينهما بعاطف"[89]. واستدلّ ابن مالك على الفصل بين الجملتين بحرف " ثُمّ " بقوله تعالى: (كَلَّا سَيَعلِمونَ # ثُمّ كَلَّا سَيَعلِمونَ)(سورة النبأ، 78/4-5)

وقوله أيضاً: **(وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ # ثُمّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ)**(سورة الانفطار، 82/17-18). وقد ورد الفصل بينهما بالواو في الحديث القدسيّ ومنه ما رواه أبو هريرة- رضي الله عنه- في الحديث القدسيّ عن النّبي- صلى الله عليه وسلم- عن ربه – عَزَّ وَجَلَّ - قَالَ: (قَالَ الله -عز وجل- : يَشْتمِنِي ابْنُ آدَمَ، يَقُولُ: وَا دَهْرَاهُ، وَأَنَا الدَّهْرُ وَأَنَا الدَّهْرُ)[90]. حيث ورد المؤكّد المتبوع جُملة اسمية في قوله: " وأنا الدّهر وأنا الدهر"، وقد فصل بين الجُملتين بحرف العَطف الواو. وقد يرد المؤكّد المتبوع جُملة اسمية ولم يفصل بينهما حرف عَطف، ومنه ما رواه عمر بن حفص -رضي الله عنه - في الحديث القدسيّ عن رسول الله - صلى الله عليه

وسلم - قَالَ: (يَا أَبَا القَاسِمِ إِنّ اللهَ يُمسِكُ السّمَاواتِ عَلَى إِصْبَعٍ، والأرضِينَ عَلَى إِصْبَعٍ، والخَلاَئِقَ عَلَى إِصْبَعٍ ثُمّ يَقُولُ: أَنَا المَلِكُ أَنَا المَلِكُ)[91]. حيث ورد المؤكّد المتبوع في قوله: "أنا الملك أنا الملك " جُملة اسمية بدون فاصل.

أمّا وروده جُملة فعلية، فذلك نحو ما جاء في الحديث القدسيّ السابق قوله:(صَدَقَ عَبْدِي صَدَقَ عَبْدِي صَدَقَ عَبْدِي)[92]. فورد المؤكّد المتبوع جُملة فعلية دون فاصل بينهما في قوله " صدق عبدي صدق عبدي " فأكّد الجُملة الفِعلية بجُملة فعلية بتكرار لفظها.

وقد ذكر بعض النّحاة أنّه قد يُحذَف العَطف ويجب تركه بين الجُملتين إذا أوقع في لبس، نحو: عاقبَ الشُرطيُّ اللصوصَ، عاقبَ الشُرطيُّ اللصوصَ، فالثّانية توكيداً للأولى، فلو قيل بالعَطف: عاقبَ الشُرطيُّ اللصوصَ، ثُمّ عاقبَ الشُرطيُّ اللصوصَ؛ لأوهم تكرار العقاب، وأنّه مرّتان إحداهما بعد الأخرى، والمقصود أصلاً من السياق للتّوكيد مرة واحدة[93].

وذكر ابن النّاظم في شرح الألفية: " وكثيراً ما تقترن الجُملة المؤكّدة بعاطف[94]. واستدلّ بقول الله تعالى: **(أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى. ثُمّ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى)**(سورة القيامة، 75/34-35) أمّا السُّيوطي عن التّوكيد بالجُملة فيقول: "إمّا أن يقترن بحرف عَطف، وهو الأكثر أو لا "(السيوطي، 1327، 398). واستدلّ النّحاة على توكيد الجُملة الاسمية بإعادة لفظها، ولم تقترن بعاطف بقول الشّاعر (السيوطي، 1327، 125/2):

أيَا مَنْ لَسْتُ أقْلَاهُ وَلَا فِي البُعْدِ أنْسَاهُ.

لَكَ الله عَلَى ذَاكَ لَكَ الله لَكَ الله.

حيث عدّ النّحاة أنّ الجُملة الاسمية "لك الله" مؤكِّدة لِجُملة اسمية بإعادة لفظها، ولم تقترن بعاطف (الأهدل، د. ت، 561). وقد ورد ذلك في الحديث القدسيّ الذي رواه أبو هريرة - رضي الله عنه - في الحديث القدسيّ عن النّبي- صلى الله عليه وسلم- عن ربه – عَزَّ وَجَلَّ - قَالَ: (إنّ اللهَ- عز وجل- يَقُولُ يَوْمَ القِيَامَةِ: أَمَرْتُكُمْ فَضَيَّعْتم مَا عَهِدْتُ إِلَيْكُمْ فِيهِ، وَرَفَعْتُ أنسَابَكُمْ، فَالْيَوْمَ أرْفَعُ نَسَبِي، وَأضَعُ أنْسَابَكُمْ، أيْنَ المُتَّقُونَ أيْنَ المُتَّقُونَ، إنَّ أكْرَمَكُمْ عِنْدَ الله أتْقَاكُمْ)[95]. فجاءت الجُملة الاسمية مؤكدة لجُملة اسمية بتكرار لفظها في قوله: " أين المتقون أين المتقون" ولم تقترن بعاطف.

ويتّضح ممّا سَبَق أنّ الفصل بين الجُملتين بعاطف هو الأجود لوروده في القرآن الكريم والأفصح أيضاً، وأمّا إذا توهّم بسبب العاطف إخلال التّوكيد، فيجب ترك العاطف، وحذفه من الجُملة لِيتم التّوكيد.

5-2/3 ورود المؤكّد (المتبوع) اسم فعل: ذهب النّحاة إلى أنّ المؤكّد يقع اسم فعل مثل: حذار مؤكّداً توكيداً لفظياً بتكراره لفعله، ويقوى به معنى الفِعل، واستدلّوا على ذلك بقول الشّاعر الأسوَد بن يَعفر[96]:

فَرَّتْ يَهُودُ وَأسْلَمَتْ جِيرَانها صَبّي لِمَا فَعَلَتْ يَهُودُ صَمَامِ.

فجاء اسم الفِعل "صَمَام" مؤكّداً توكيداً لفظياً للفعل "صَبّي" وبه قوي المعنى، والتقدير: صَبّي صَبّي[97].

مما سبق يتضح أنّ التّوكيد اللفظي يتبع المؤكد في إعرابه، وهذا حُكم عام ينطبق عليها جميعاً، ولا يختلف فيه نوع عن نوع، وهو أنّه لا تؤثّر فيه العوامل مطلقاً؛ لِيتغير بوجودها في موقعه الإعرابي، فهو توكيد لفظي يتبع ما قبله في ضبطه الإعرابي، وقد ورد في الأحَاديث القُدسيّة اسماً، وفعلاً، وحرفاً، وجُملة، ولم يرد اسمَ فعل.

3/3 توكيد الضّمير المرفوع المُتّصل والمُنفصل وحذف المؤكّد:

1-3/3 توكيد الضّمير المرفوع المُتّصل والمُنفصل: ذكر النّحاة الضمير المرفوع المُتّصل والمُنفصل، وعدّوا أنّه يُؤكَّد بهما توكيداً لفظياً، وذكر بعضهم: " إذا أريد تكرار لفظ الضمير المُتّصل للتوكيد، لم يجز ذلك إلّا بشرط اتصال المؤكّد بما اتّصل بالمؤكّد، نحو: مَررْتُ بِكَ بِكَ، ورغبتُ فِيه فِيه، ولا تقول: مررتُ بِكَكْ"[98].

وذهب ابن مالك إلى أنّه: " يُؤكّد بضمير الرفع المُنفصل المُتّصل مطلقاً، ويجعل المنصوب المُنفصل في نحو: رأيتُكَ إيّاكَ، توكيداً لا بدلاً وفاقاً للكوفيين". [99]وذكر الزّمخشري: "ويُؤكّد المُظهر بمثله لا بالمُضمر، والمُضمر بمثله وبالمُظهر جميعاً، ولا يخلو المضمران من أن يكونا منفصلين، كقولك: ما ضربني إلّا هو هو، أو متصلاً أحدهما والآخر منفصلاً، كقولك زيدٌ قامَ هُو، وانطلقتَ أنتَ، وكذلك مررتُ بِكَ أنتَ، وبه هُو، وبنا نحنُ، ورأيتَني أنا، ورأيتَنا نحنُ"[100].

وقد ورد منه في الأحاديث القدسية ما رواه ابن عمر- رضي الله عنه- عن النّبي- صلى الله عليه وسلم- عن ربه – عَزَّ وَجَلَّ - قَالَ: (يَقُولُ اللهُ تَعَالَى: يَا ابْنَ آدَمَ بِمَشِيئَتِي كُنْتَ أنْتَ الّذِي تَشَاءُ لِنَفْسِكَ مَا تَشَاءُ، وَبِإرَادَتِي كُنْتَ أنْتَ الّذِي تُرِيدُ لِنَفْسِكَ مَا تُرِيدُ، وَبِفَضْلِ نِعمتِي عَلَيْكَ قَويتَ

عَلَى مَعْصِيَتِي، وَبِعِصْمَتِي وَتَوْفِيقِي وَعَوْنِي وَعَافِيَتِي أَدَّيْتَ إِلَيَّ فَرَائِضِي...)[101]. حيث أكّد بالضمير المُنفصل "أنت.. ضميراً مُتصلاً، وهو التاء في قوله: كنت أنت".

وقد يُؤكّد بالضمير المُنفصل المرفوع الضمير المُتّصل المنصوب، ومنه ما جاء في قوله تعالى: (وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ الله هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا)(سورة المزمل، 20/73). حيث ورد الضمير المُنفصل "هو" مرفوعاً، ومؤكّداً توكيداً لفظياً للضمير المُتّصل المنصوب "الهاء" في الفِعل تجدوه. وقد قرأ الجُمهور: "هُوَ خَيراً وأعظم أجراً " بنصبها، واحتمل "هو" أن يكون فصلاً، وأن يكون تأكيداً لِضمير النّصب في الفِعل "تجدوه"[102].

وقد يُؤكّد به الضمير المُتّصل كذلك ومنه ما رواه علي بن أبي طالب – كرم الله وجهه - في الحديث القدسيّ عن النّبي- صلى الله عليه وسلم- عن ربه – عَزَّ وَجَلَّ - قَالَ: (قَالَ الله -عز وجل- إِنَّي أَنَا الله لَا إله إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِي، مَنْ جَاءَنِي مِنْكُمْ بِشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا الله بِالْإِخْلَاصِ دَخَلَ فِي حِصْنِي، وَمَنْ دَخَلَ فِي حِصْنِي أمِنَ مِنْ عَذَابِي)[103]. فأكّد بالضمير المُنفصل (أنا) الضمير (الياء) في قوله: (إنّي).

ويرى الباحث أنّه يمكن أن يؤكد الضمير المُنفصل المنصوب بمثله، فيتّضح من ذلك أنّ المُنفصل المنصوب لا يصحّ توكيده بالمُنفصل المرفوع، فلا يُقَالَ: إيّاكَ أنتَ أحْبَبْتُ، ولا مَا أحْبَبْتُ إلّا إيّاكَ أنْتَ، على اعتبار "أنت" للتّوكيد في الصورتين، وقد ورد التوكيد بضميرين منفصلين في الأحاديث القدسية، وكذلك ورد أيضًا بالضمير المُتّصل.

2-3/3 حذف المؤكّد (المتبوع) توكيداً لفظياً: التّوكيد اللفظي يتحقّق من خلال تكرار الألفاظ لتوكيدها على ما تقدّم، ولا يكاد يوجد خلاف بين النّحاة في منع حذف المؤكّد توكيداً لفظياً، لأنّ حذفه منافٍ لتكراره، فلا يتمّ التّوكيد، ولهذا امتنع حذف المؤكّد، وقد سَبَق الحديث مفصّلاً في حذف المؤكّد في باب التّوكيد المعنوي. وقد ذكر بعض النّحاة أنّه لا يُحذَف المؤكّد ويُقام المؤكّد مقامه، لأنّ الغرض من التّوكيد التّقوية في المعنى من خلال التّكرار، والحذف ينافي التّقوية[104]. وهذا النوع من الحذف لم يرد في الأحَاديث القُدسيّة، لأن الحذف يؤدي إلى إضعاف المعنى والغرض من التّوكيد هو تقوية المعنى وتثبيته.

***-خاتمة**

عالج الباحث في هذا البحث" التوكيد في الأحَاديث القُدسيّة " دِراسَة نحوية، من خلال كتاب جامع الأحاديث القدسية، حيثُ تناول فيهِ العديدَ منَ الآياتِ القرآنيةِ وأشعارِ العربِ

تطبيقاً على القاعدةِ النّحويةِ، والمقصودُ من هذهِ الدِراسَةِ هو الحديثُ القدسيّ الشريفُ في هذا البحث، كما تعرّض للاستشهادِ بالكثير من أقوالِ النّحاةِ واللُّغويينَ، وآرائهمُ المختلفةِ ، والهدفُ المرجُوّ من ذلكَ هو تيسيرُ هذا الأسلوب بدراسته وفقَ المجالِ: النّحوي ، والصرفي، والدلالي، ومن أهمّ نتائجِ هذهِ الدِراسَةِ ما يأتي:

1- إنَّ التوكيد من التّوابع في اللُغةِ العربيةِ، حيثٌ تناولتُ في دراسته جوانبَ مختلفةً من اللُغة والنّحو والصرفِ على نطاقٍ واسع.

2- تُعد دراسة هذا الأسلوب باختلاف أنماطه ووفق أشكاله المتعددة من الدراسات المطلوبة، لما فيها من فائدة؛ لإبراز المعنى وكيفية وروده في اللغة العربية.

3- لقد تعددت أشكال التوكيد وأنماطه التركيبية في الأحاديث القدسية، فضم ألفاظًا تبين من خلالها الأهمية، سواء بالتكرار أو بغيره للمعنى المقصود.

4- إنَّ اختلافَ النّحاةِ وكثرةَ آرائهم حولَ المحذوفاتِ كحذف المؤكّد يعود إلى التوسع لدى النّحاة في فهم السياق اللُّغوي لهذه الأساليب، واتّساع مدلولاتها اللُّغوية لديهم في الكلام، ويرجعُ ذلك إلى يسر اللُغة وفصاحتها مع احتمالها لمعان مختلفة.

5-أكّد البحث أنّه لم يرد في الأحَاديث القُدسيّة من ألفاظِ التّوكيد المعنوي إلّا لفظ " كُل" مثل: قول النّبي – صَلّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ – عن ربه – عز وجل- في الحديث القدسيّ (يُحْشَرُ الخَلْقُ كُلهم يَوْمَ القِيَامَةِ)، ولم يرد فيها بقيةُ الألفاظِ بغرضِ التّوكيد المعنوي.

6- ورود التّوكيد اللفظي بأقسامهِ، حيث دُرسَ التّوكيدُ بتراكيبهِ من أبوابِ المعنى، كالتّوكيد بزيادة حرفٍ أو كلمةٍ، لكنه لم يرد اسمَ فعلٍ مثل: صِمام.

7- أكّد البحثُ أنّ حذفَ المُؤكّد المتبوع توكيداً لفظياً ومعنوياً لم يرد في الأحَاديثِ القُدسيّةِ؛ لأنّ ذلكَ يؤدي إلى إضعافِ المعنى والغرضُ من التّوكيد هو تقويةُ المعنى وتثبيتُه، والحديثُ القدسيّ يتميّزُ بفصاحةِ اللُغةِ وقوةِ المعنى.

8- لم يرد في الأحَاديثِ القُدسيّةِ من ألفاظِ التوكيدِ المعنوي إلا لفظُ " كُل" للتوكيد، أمّا بقية الألفاظ فلم ترد في الأحَاديثِ القُدسيّةِ للتوكيدِ، وهي:(عامّة، ونفس، وعين، وجميع، وكِلا، وكِلتا).

التّوْصِيَاتُ:

وبعد هذا العرض يُوصي الباحث بما يأتي:

1- الاهتمام بلغتنا العربية التي هي لُغة القرآن الكريم والسّنّة المطهّرة والأشعار العربية.

2- الاهتمام بتطبيق الأساليب اللغوية على الحديث الشريف في دراسات مستقلة، حيث ورد الكثير منها متناثرًا بين الدراسات وكتب النحو على شكل استشهاد للقاعدة فقط.

3- ربط الدراسات النّظرية للُغة بالجوانب التطبيقية فيها.

***-الهوامش والإحالات:**

[1] ابن منظور، لسان العرب، 2003، 177/1

[2] انظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، د.ت، 409.

[3] انظر: السيوطي،همع الهوامع شرح جمع الجوامع في عِلم العربية، 1327، 393.

[4] انظر: الأهدل، الكواكب الدرّية، 558، د.ت.

[5] انظر: ابن الحاجب، الكافية في النحو، د.ت، 328/1.

[6] انظر: الغرسي، شرح السُّيوطي على ألفية ابن مالك، د.ت، 393.

[7] انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، 2001، 152/3.

[8] انظر: ابن الناظم، شرح ألفية بن مالك، د. ت، 196.

[9] انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، د.ت، 40/3.

[10] المرجع السابق، د.ت، 40/3:

[11] نفسه، د. ت، 41/3.

[12] أبو حيان، تفسير البحر المحيط، 1403، 393/7.

[13] انظر: ابن يعيش، شرح المفصل د. ت، 40/3.

[14] ابن عقيل شرح ابن عقيل، 1980، 206/3.

[15] ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، د.ت، 292/3.

[16] انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، 2001، 152/3.

[17] انظر: ابن الحاجب، الكافية في النحو، د. ت، 331/1.

[18] انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، 2001، 152/3.

[19] انظر: ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصّدى، 1409، 415.

[20] انظر: ابن الناظم، شرح ألفية بن مالك، د. ت، 197.

[21] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1980، 208/3.

[22] انظر: ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصّدى، 1409، 113.

[23] انظر: ابن الحاجب، الكافية في النحو، د. ت، 335/1، والعيني، المقاصد النّحوية، د. ت، 93/4.

[24] انظر: الجرجاني، شرح الجرجاني، د.ت، 203.

[25] أبو حيان، تفسير البحر المحيط، 1403، 448/7.

[26] انظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، 1409، 293/3.

[27] انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، د. ت، 46/3.

[28] الزمخشري، الكشاف، 1364، 91/4.

[29] انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، 2001، 154/3.

[30] انظر: العيني، المقاصد النّحوية، د. ت، 88/4.

[31] ابن هشام، شرح شذور الذهب، 1409، 75/3.

[32] الفرزدق، ديوانه، 1354، 329/1.

[33] انظر: ابن الناظم، شرح ألفية بن مالك، د.ت، 154/3.

[34] انظر: الأشموني، شرح الأشموني، 1955، 407/2.

[35] ابن الحاجب، الكافية في النحو، د. ت، 336/1.

[36] أبو حيان، تفسير البحر المحيط، 1403، 24/6.

[37] الصبابطي، جامع الأحاديث القدسية، 1425 226/2، والحاكم، 1411، 316/2.

[38] انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1980، 208/3.

[39] ابن مالك، شرح التسهيل، 2001، 153/3.

[40] انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1980، 208/3.

[41] انظر: الأهدل، الكواكب الدرّية، د. ت، 567.

[42] انظر: السيوطي، همع الهوامع شرح جمع الجوامع في عِلم العربية، 1327، 396.

[43] ابن الناظم، شرح ألفية بن مالك، د.ت، 198.

[44] ابن الحاجب، الكافية في النحو، د. ت، 335/1.

[45] انظر: ابن الناظم، شرح ألفية بن مالك، د.ت، 197.

[46] شرح ابن عقيل، ابن عقيل، 1980، 211/2.

[47] انظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، 1409، 77/3.

[48] السيوطي،همع الهوامع شرح جمع الجوامع في عِلم العربية، 1327، 397.

[49] ابن الحاجب، الكافية في النحو، د. ت، 335/1.

[50] ابن يعيش، شرح المفصل، د. ت، 45/3.

[51] ابن الحاجب، الكافية في النحو، د. ت، 335/1.

[52] شرح ابن عقيل، ابن عقيل، 1980، 211/3.

[53] انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، 2001، 158/3.

[54] ابن يعيش، شرح المفصل، د. ت، 44/3.

[55] ابن هشام، شرح شذور الذهب، 1364،2/455.

[56] انظر: السيوطي، همع الهوامع شرح جمع الجوامع في عِلم العربية، 1327، 398.

[57] ابن مالك،شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ، 2001، 3/152.

[58] انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1980، 3/213.

[59] انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، د. ت، 3/42.

[60] ابن مالك،شرح التسهيل، 2001، 3/160.

[61] انظر: ابن الحاجب، الكافية في النحو، د. ت، 1/336.

[62] كثير عزة، ديوانه، 1971، 506.

[63] انظر: ابن مالك،شرح التسهيل، 2001، 3/161.

[64]ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، 1409، 409.

[65] الزمخشري، الكشاف، 1364، 111.

[66] ابن الناظم، شرح ألفية بن مالك، د. ت، 199.

[67] انظر: ابن الحاجب، الكافية في النحو، د. ت، 3/163.

[68] الإمام مالك، د. ت، 2/458.

[69] ابن مالك،شرح التسهيل، 2001، 3/163.

[70] علي بن أبي طالب، ديوانه، د.ت، 173.

[71] الأعشى، ديوانه، 1983، 173.

[72] أبو حيان، تفسير البحر المحيط، 1403، 8/466.

[73] انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، د. ت، 3/42.

[74]الصبابطي، جامع الأحاديث القدسية، 1425،1/110.

[75]ابن هشام، شرح شذور الذهب، د. ت، 410.

[76] الشنقيطي، الدّرر اللوامع، 1973، 6/44.

[77] الصبابطي، جامع الأحاديث القدسية، 1425،2/45.

[78] انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، د.ت، 3/39.

[79] انظر: الجرجاوي، شرح الجرجاوي، د. ت، 204.

[80] ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، د. ت، 411.

[81]الصبابطي جامع الأحاديث القدسية، ، 1425،2/54.

[82] ابن مالك، شرح التسهيل، 2001، 3/163.

[83]انظر: ابن الناظم، شرح ألفية بن مالك، د. ت، 200.

[84] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1980، 3/216.

[85] الشنقيطي، الدّرر اللوامع، 1973، 54/6.

[86] ابن مالك، شرح التسهيل، 2001، 165/3.

[87] الشنقيطي، الدّرر اللوامع، 1973، 46/6.

[88] انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، 2001، 164/3.

[89] المرجع السابق، 2001، 166/3.

[90] الصبابطي، جامع الأحاديث القدسية، 1425، 89/1.

[91] المرجع السابق، 1425، 179/2.

[92] نفسه، 1425، 45/2.

[93] الأهدل، الكواكب الدرّية، د. ت، 561

[94] انظر: ابن الناظم، شرح ألفية بن مالك، د. ت، 199.

[95] الصبابطي، جامع الأحاديث القدسية، 1425، 295/3.

[96] الأسود بن يعفر، ديوانه، د. ت، 61 .

[97] انظر: ابن مالك، شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ، 1977، 164/3.

[98] انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1980، 215/3.

[99] ابن مالك، شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ، 1977، 167/3.

[100] انظر: الزمخشري، الكشاف، 1364، 113.

[101] الصبابطي، جامع الأحاديث القدسية، 1425، 111/1.

[102] أبو حيان تفسير البحر المحيط، 1403، 359/8.

[103] الصبابطي، جامع الأحاديث القدسية، 1425، 45/1.

***- قائمة المصادروالمراجع:**

1. القرآن الكريم.
2. ابن أبي طالب، علي، ديوانه، جمع: نعيم زرزور، دار الكتب العِلمية، بيروت، بدون: ت/ ط.
3. ابن الحاجب، جمال الدين، الكافية في النّحو، شرح: شرح رضي الدين الاستراباذي، دار الكتب العِلميّة، بيروت، بدون: ت/ط.
4. ابن عقيل، شرح ابن عقيل، على ألفية بن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث،القاهرة، ط 1980/20م.

5. ابن مالك، جمال الدين محمد، شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ، تحقيق: رشيد عبد الرحمن العبيدي، لجنةإحياء التراث، العراق، ط1/ 1977م.
6. ابن منظور، أبو الفضل: جمال الدين بن مكرم، لسان العرب، دار الحديث، القاهرة، 1423هـ - 2003م.
7. ابن الناظم، أبو عبد الله، بدر الدين محمد، شرح ألفية بن مالك، طهران، بدون: ت/ط.
8. ابن يعيش، موفّق الدين علي، شرح المفصّل، عالم الكتب، بيروت، بدوت: ت/ط.
9. الأسود بن يعفر، ديوانه، صنعة نوري حمودي القيس، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ط1، بدون ت/ط.
10. الأشموني، علي بن محمد، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عِنْدَ الحميد، مكتبة النهضة المصريّة، ط1/1955م.
11. الأعشى، ميمون بن قيس، ديوانه، شرح وتعليق: محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط7/ 1983م.
12. الأندلسي، ابن مالك، جمال الدين محمد، شرح التّسهيل، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، دار الكتب العِلميّة، بيروت، ط1/ 1422هـ - 2001م.
13. الأندلسي، أبو حيّان، تفسير البحر المحيط، دار الفكر، ط1403/2هـ.
14. الأنصاري، عبدالله بن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، بدون: ت/ ط.
15. الأنصاري، ابن هشام، أبو محمد، عبد الله، جمال الدين، شرح شذور الذهب، ومعه كتاب منتهى الأرب، بتحقيق شرح شذور الذهب، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، بدون: ت/ط.
16. الأنصاري، ابن هشام، أبو محمد، عبدالله جمال الدين، شرح قطر الندى وبل الصّدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، بيروت، 1409هـ - 1988م.

17. الأنصاري، ابن هشام، جمال الدين، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، دار السلام، القاهرة، ط1422/1هـ.
18. الأهدل، محمد بن أحمد، الكواكب الدرّية، شرح الشيخ محمد بن أحمد الأهدل على متممة الأجرومية، مؤسسة الكتب الثقافية، بدون: ت/ط.
19. الجرجاوي، عبد المنعم، شرح الجرجاوي، دار الفكر، بدون: ت/ ط.
20. الزمخشري، أبو القاسم، جار الله، محمود بن عمر الخوارزمي، الكشـاف، مطبعة الاستقامة، القاهرة،1364هـ
21. السُّيوطي، جلال الدين: عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع شرح جمع الجوامع في عِلم العربية، مكتبة الكُليّات الأزهرية، القاهرة، ط1327/1هـ
22. الشنقيطي، أحمد بن الأمين، الدّرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية، تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العِلمية، الكويت، ط 1 / 1981.
23. الصبابطي، عصام الدين، جَامع الأحَاديث القُدسيّة، دار الحديث، القاهرة، 1425هـ - 2004م.
24. العيني، محمود بن أحمد، المقاصد النّحوية في شرح شواهد شروح الألفية، دار صادر، بدون ت/ط.
25. الغرسي، محمد بن أحمد، شرح السُّيوطي على ألفية ابن مالك، دار السلام، بدون: ت/ط.
26. الفرزدق، همّام بن غالب، ديوانه، دار صادر، بيروت، مطبعة الصاوي، 1354م.